مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 11، العدد 43 (صيف 2000)، ص 85

عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية

ممدوح نوفل*

مقدمات القمة وأوضاع عقدها

عندما دعا الرئيس الأميركي بيل كلينتون رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، ورئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود براك، إلى لقاء قمة، بتاريخ 11 تموز/يوليو الماضي، في كامب ديفيد قرب العاصمة الأميركية واشنطن، استبعد إمكان الفشل وظن أن لقاء عرفات – براك، وجهاً لوجه، في خلوة طويلة بعيدة عن الأضواء، هو السبيل الوحيد لإنقاذ عملية السلام من مأزقها، وخصوصاً بعد جمود المفاوضات، وتوتر العلاقات بين الرجلين وبلوغها ذروة خطرة. ومضى كل منهما إلى غايته في طريق خاص، واستبدلا لغة الحوار بلغة الاستفزاز والتحدي، وبدأ الواحد يهدد الآخر باتخاذ قرارات سياسية وإجراءات عملية حساسة، من جانب واحد، لا تأخذ في عين الاعتبار مواقف الطرف الآخر ومصالحه. وكان أخطرها تهديد براك بضم بعض الأراضي الفلسطينية الخاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيلي إلى دولة إسرائيل، في حال تنفيذ قرار المجلس المركزي الفلسطيني المتعلق بإعلان قيام الدولة على جميع الأراضي التي احتلت سنة 1967، وعاصمتها القدس. وكان رئيس الأركان الإسرائيلي سبق براك في التهديد باللجوء إلى القوة واستخدام الأسلحة والأساليب القتالية الضرورية للحفاظ على مصالح إسرائيل، ولقمع أية حركة فلسطينية تهدف إلى تغيير الوضع القائم، وتحاول بسط السيادة على الأرض من دون اتفاق.

إضافة إلى ذلك، رفض الرئيس كلينتون وأركانه في وزارة الخارجية والبيت الأبيض الاستماع إلى نصائح الفلسطينيين بتأجيل القمة بضعة أسابيع، ريثما يتم إنجاز التحضيرات الضرورية لضمان نجاحها. واستخفوا بأقوال بعض الفلسطينيين: "إنكم ترتكبون خطأً فادحاً إنْ اعتقدتم أن ياسر عرفات يمكن أن يوقّع اتفاقاً لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية، وخصوصاً ما يتعلق منها بالسيادة الفلسطينية على القدس الشرقية التي احتلت سنة 1967." وتصور كلينتون، بناء على تقويم الإسرائيليين ونصائح مستشاريه، أن

* كاتب فلسطيني، عضو في المجلس الوطني الفلسطيني.

الأوضاع ناضجة للخروج من القمة باتفاق، حده الأدنى توقيع "اتفاق إطار موسع" يتضمن حلولاً وأفكاراً تمرحل قضايا الحل النهائي المطروحة على طاولة المفاوضات، وحده الأقصى "إعلان مبادئ" يتضمن أسس تسوية نهائية وشاملة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي المزمن. واعتقد كلينتون أن أياً من الاتفاقين يكفي لتنفيس احتقان عملية السلام الشديد، الذي عاشته قبل القمة، ويمدها بشحنة جديدة تؤمن تجاوز "قطوع" 13 أيلول/سبتمبر 2000، تاريخ انتهاء مفاوضات الحل النهائي. وبذلك يمحو كلينتون ما علق بسجله الشخصي من فضائح قبل مغادرة البيت الأبيض، ويعزز فرص نجاح نائبه آل غور في انتخابات الرئاسة، وفوز زوجته بمقعد في مجلس الشيوخ، ويدخل التاريخ كصانع سلام، نجح في تسوية أعقد وأطول قضية شهدها القرن العشرين. وأظن أن اختيار الرئيس كلينتون منتجع كامب ديفيد مكاناً لعقد القمة الثلاثية، كان في منزلة استعارة مقصودة للاستعانة بإيحاءات المكان ودلالاته. فقد تحققت فيه أبرز إنجازات الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط، على يد الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، حين جمع بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الحكومة الإسرائيلية مناحم بيغن، سنة 1978، في قمة ثلاثية في كامب ديفيد، قادت إلى اتفاق حمل اسم المكان، ودشن مرحلة جديدة في حياة المنطقة مشحونة بالمتغيرات والاضطرابات.

وأياً تكن دوافع الرئيس كلينتون إلى الدعوة إلى القمة قبل تنفيذ براك استحقاقات المرحلة الانتقالية، أو بعضها على الأقل، فالدعوة تمت بعد أن هدرت الإدارة الأميركية وقتاً ذهبياً من عمر عملية السلام، والقمة عقدت على خلفية إصرار رئيس الحكومة الإسرائيلية على عقدها، وبعد أن أقفل، بتخطيط مسبق، كل الطرق المؤدية إلى تحقيق تقدم في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، بمساريها الانتقالي والنهائي، وجعل لا لون ولا طعم ولا رائحة لاستمرارها، وأفشل كل الجهود التي بذلتها الإدارة الأميركية للتوفيق بين لاءاته ومطالب عرفات المتعلقة بقضايا المرحلة الانتقالية، وأعاد الوزيرة أولبرايت، بعد زيارتها الأخيرة للمنطقة، إلى واشنطن بخفي حنين. ولم يتردد براك في القول للرئيس الأميركي، عبر الهاتف: لا لتنفيذ الاتفاقات المرحلية؛ لا لانسحاب جديد من الضفة الغربية؛ لا لإطلاق معتقلين فلسطينيين؛ لا لتسليم قرى العيزرية وأبو ديس والسواحرة المجاورة للقدس... إلخ، إذا لم تعقد القمة.

نجحت خطة براك وكان له ما أراد. ووافق الرئيس الأميركي على توجيه الدعوة وفق أجندة براك، على أمل أن يحمل معه أفكاراً جديدة تساعد في الوصول إلى اتفاق. ومارس سيد البيت الأبيض ضغوطاً شديدة على الطرف الفلسطيني للمشاركة في القمة، في الزمان والمكان اللذين حددهما بتنسيق مسبق مع براك. ولم يكن في قدرة هذا الطرف، الأضعف في المعادلة، تحمّل تبعات رفض حضور القمة. ولم يشأ أبو عمار

أن يوتر العلاقة بالإدارة الأميركية بشأن مسألة زمان القمة ومكانها. وحاول، قبل سفره إلى واشنطن، التسلح بموقف عربي موحد بشأن تسوية قضيتي القدس واللاجئين، باعتبارهما قضيتين يتداخل فيهما الشأن الوطني الفلسطيني بالقومي العربي. لكن محاولته باءت بالفشل، واصطدم بضعف النظام السياسي الرسمي العربي وتفككه، ورضوخه للضغوط الأميركية، التي عارضت عقد قمة مصغرة أو واسعة، بحجة حماية لقاء براك – عرفات من أية تأثيرات سلبية. وتوجه أبو عمار، على مضض، إلى كامب ديفيد قبل تحقيق الحقوق الفلسطينية المحقة التي تضمنها اتفاقات المرحلة الانتقالية، والتي أقر كلينتون وأركانه بمشروعيتها وعدالتها. ووافق أبو عمار، عملياً، على دمج بقايا قضايا المرحلة الانتقالية في قضايا الحل النهائي، وتعهد، علناً، بالتمسك بالثوابت الفلسطينية.

بعد الموافقة الفلسطينية على القمة، اعتقد كلينتون وبراك وأركانهما أن حالة الضعف التي تعانيها منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية تفرض على القيادة الفلسطينية القبول بما يعرضه براك، بعد إدخال ما يمكن إدخاله من تحسينات أميركية عليه. وظنوا أن عرفات مستعد لدفع الثمن المطلوب في مقابل إشباع رغبته الجامحة في إعلان قيام الدولة والشروع في تجسيد سيادتها على الأرض قبل 13 أيلول/سبتمبر 2000. وتوهم براك أن في إمكانه الانضمام إلى قائمة عظماء إسرائيل من بوابة كامب ديفيد، والتوصل إلى اتفاق شامل يرسّم إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في مقابل، فقط، اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية من دون حدود، ولا تكون القدس عاصمتها، وتقوم على قرابة 90٪ من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتوجه براك إلى واشنطن وفي يده صيغ حلول معدة مسبقاً. وراهن على ضغط الرئيس الأميركي على عرفات لتقديم تنازلات تتعلق بالأرض والقدس واللاجئين. وتلقى وعداً أميركياً بممارسة الضغط المطلوب، وبإرغام عرفات على تقديم تنازلات تقرب الموقف الفلسطيني من الموقف الإسرائيلي. وتعهد براك لشعبه بالعودة من كامب ديفيد من دون المساس بلاءاته الخمس الشهيرة، أو خدش أي من خطوطه الحمر. ولم يفكر في اصطحاب شمعون بيرس أو يوسي بيلين أو حاييم رامون أو يوسي سريد، الخبراء بالشؤون الفلسطينية، كي لا يقاسموه إكليل الغار الموهوم. والواضح أن براك حبذ كامب ديفيد كمكان ليذكّر شعب إسرائيل، وخصوصاً جمهور المعارضة اليمينية وقيادتها، بالاتفاق الذي وقّعه مناحم بيغن أبرز زعمائه، وأدى إلى انسحاب إسرائيلي شامل من سيناء، وتدمير مستعمرة ياميت بإشراف الجنرال أريئيل شارون.

عشية بدء القمة الثلاثية تحدث الرئيس كلينتون عنها باعتبارها توفر فرصة لحل شامل ونهائي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي المزمن، وللاتفاق بشأن قضايا الخلاف الجوهرية كافة. وكان يمكن لحديث الرئيس الأميركي أن يكون مفهوماً لو أنه

اعترف بأن الدعوة مغامرة محاطة بأخطار كثيرة، أقدم عليها مجبراً، بعد أن وضعه براك أمام أحد خيارين: إمّا القمة، وإمّا سفك الدماء. وصارح العالم بأن القمة محاولة أخيرة لمنع عملية السلام من الانهيار، ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وفي "الكامب" أُخضعت الوفود لبروتوكول صارم تسبب بإلحاق أذى معنوي كبير بالعلاقة الداخلية الفلسطينية، وخصوصاً داخل القيادة الفلسطينية، عندما حال البروتوكول الأميركي دون لقاء أبو عمار أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وفرض تعتيماً إعلامياً شاملاً بشأن ما يدور في المفاوضات. ولم تجد حنان عشراوي مبرراً لوجودها في واشنطن كمتحدث إعلامي باسم الوفد، بعد أن فقدت المقومات الأساسية لأداء مهمتها، وتعذر حصولها على ما يلزم من معلومات بشأن ما يدور داخل غرف المفاوضات.

مجريات محادثات "الكامب" وجديدها

في ظل تلك الأجواء المشحونة بالتوتر، بدأ الرئيس كلينتون لقاءاته الثنائية والثلاثية مع رؤساء الوفود. وفي اللقاء الأول تم تثبيت إطار المحادثات وآلية المفاوضات وقواعدها. وتم الاتفاق، بناء على طلب براك ودعم كلينتون، على طرح كل القضايا، الكبيرة والصغيرة، السهلة والمعقدة، على طاولة المفاوضات دفعة واحدة. واستُبعدت فكرة مرحلة وتجزئة قضايا الحل النهائي، وتم تثبيت مبدأ الاتفاق على كل شيء، أو لا اتفاق على شيء. واتفق الزعماء الثلاثة على أن كل ما يطرح على طاولة المفاوضات من أفكار يصبح ملغياً تماماً في حال عدم التوصل إلى اتفاق. واتفقوا على إجراء المفاوضات على عدة صعد: "رؤساء وفود؛ لجان تفاوض أساسية؛ خبراء." وتم تأليف لجان موضوعات، أهمها لجنة القدس ولجنة اللاجئين واللجنة الأمنية. وأسند أبو عمار رئاسة لجنة القدس إلى ياسر عبد ربه، الذي سبق أن استقال من رئاسة مفاوضات الحل النهائي، لأسباب تتعلق بفتح قناة سرية بين شلومو بن – عامي والمحامي غلعاد شير عن الجانب الإسرائيلي، وبين أبو العلاء وحسن عصفور عن الجانب الفلسطيني. وكلف أبو عمار محمود عباس "أبو مازن"، منسق أعمال لجان التفاوض، ترؤس لجنة اللاجئين، وأسند رئاسة اللجنة الأمنية إلى العقيد محمد دحلان، قائد جهاز الأمن الوقائي في محافظات غزة.

بعد بدء المحادثات، ودخول المفاوضين في صلب قضايا الصراع، بدأت رياح الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تهب على كامب ديفيد، وكشفت جذور الصراع كلها ووضعتها في مواجهة الجميع، وراحت تدفع بسفينة الرئيس كلينتون في اتجاه مغاير للذي اشتهاه وتمناه. وبيّنت المحادثات الماراتونية، الثنائية والثلاثية، أن الفراغات التي تركها أبو علاء وشلومو بن – عامي في مسودة "اتفاق الإطار"، الذي صاغاه قبل القمة، كثيرة ومركبة، ولا يستطيع براك وعرفات تعبئتها كلها خلال فترة قصيرة.

وظهر للجميع أن الأهداف التي حددها الرئيس كلينتون غير واقعية، يصطدم تحقيقها بقضايا خلاف كثير شديدة الحساسية ومعقدة. وبدأت هذه الأهداف تتحول، يوماً بعد يوم، بفعل ضغط وقائع المفاوضات ومجرياتها، إلى أحلام أميركية يتطلب تحقيقها حدوث معجزة، في زمن ولت فيه المعجزات.

وفي المحادثات طُرحت أفكار أميركية وفلسطينية وإسرائيلية كثيرة ومتنوعة، عكست مصالح كل طرف ورؤيته لسبل حل كل قضية من قضايا الخلاف. ودوماً كانت الأفكار والمواقف الأميركية – الإسرائيلية متقاربة ومتجانسة، وكثيراً ما كانت متطابقة، الأمر الذي أثار حفيظة الرئيس عرفات، ودفعه إلى رفع سقف مطالبه، والتسلح بقرارات الشرعية الدولية، وبنصوص الاتفاقات الموقّعة بين الطرفين، وبأسس عملية السلام التي نصت عليها رسالة الدعوة الأميركية – السوفياتية إلى مؤتمر السلام الذي عقد في مدريد سنة 1991. وتشدد أبو عمار في مواقفه، وتبنى مواقف بشأن القدس واللاجئين والحدود ألغت الأفكار الواردة في ورقة بيلين، التي لخصها من حواراته الطويلة مع أبو مازن، كما ألغت ما استخلصه الوزير شلومو بن – عامي والمحامي غلعاد شير من لقاءاتهما مع أبو علاء وباقي الأطقم الفلسطينية المشاركة في مفاوضات الحل النهائي. وتكتم أبو عمار بشأن الحد الأدنى للموقف الفلسطيني، وانعكس تشدده تلقائياً على عمل كل اللجان، وعلى علاقة أعضاء الوفد الفلسطيني بأعضاء الوفدين الأميركي والإسرائيلي، والتي بلغت، أحياناً، درجة تبادل الشتائم والتهديد.

وبعد أقل من أسبوع من المحادثات الشاقة تبددت من سماء كامب ديفيد غيوم الأمل بالتوصل إلى اتفاق. ومع دخول الرؤساء الثلاثة في البحث في مستقبل مدينة القدس ومصير اللاجئين، تمسك أبو عمار بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بهما، وطالب بانسحاب إسرائيل من كل مناطق القدس العربية التي احتلت سنة 1967، وبالإقرار بمبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم من الأضرار المادية والنفسية التي لحقت بهم طوال نصف قرن. وارتفعت درجات الحرارة في بارومتر المفاوضات، وازداد التوتر في العلاقات الفلسطينية – الأميركية، والفلسطينية – الإسرائيلية. وبدلاً من طرح مشاريع حلول أميركية واقعية ومنصفة، ومحاولة فرضها على الطرفين، رفع الرئيس كلينتون وتيرة ضغطه على الرئيس عرفات ومارس الابتزاز السياسي، وتجاوز، في كثير من الأحيان، المألوف في الأعراف الدبلوماسية. وصمد أبو عمار، ورفض توقيع أي اتفاق ينص على إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ولا يتضمن حل قضيتي القدس واللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية. ورد قدر المستطاع، وضمن الممكن في إطار الحرص على المصالح الفلسطينية العليا، على كل ما خرج من المألوف في العلاقات بين الدول. ولم يخرج أبو

عمار، في رده، من الأعراف الدبلوماسية والتقاليد العربية، وهدد بالانسحاب من المفاوضات، وأمر مرافقيه، أكثر من مرة، بتجهيز حقائبهم للرحيل، وتصلب في مواقفه أكثر فأكثر، وتمترس خلف قرارات الشرعية الدولية. وذكّر عرفات الرئيس كلينتون بالتزامات الإدارات الأميركية السابقة تجاه حل مشكلتي القدس واللاجئين، وبتعهداته التي قطعها على نفسه خلال أعوام المفاوضات، ولم تنفذ. وكاشف عرفات الرئيس كلينتون بأنه لا يستطيع التصرف في مصير اللاجئين والقدس بمفرده، ولا بد من العودة إلى عدد من زعماء العرب والمسلمين والمسيحيين والفاتيكان والوقوف على وجهات نظرهم، قبل توقيع أي اتفاق يمس وضع المدينة والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

مع ازدياد تمسك أبو عمار بالحقوق الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية، بدأت ملامح انهيار القمة تلوح في الأفق، وتأكد براك من أن الضغوط الأميركية، واختلال ميزان القوى لمصلحته، وضعف قدرات السلطة الفلسطينية في مواجهة قوة إسرائيل العسكرية، هي أمور غير كافية لإرغام عرفات على تقديم تنازلات تنتقص مساحة الأرض التي احتلت سنة 1967، وتتضمن تنازلاً عن السيادة الفلسطينية على القدس، وتمس حقوق اللاجئين التي ضمنتها قرارات الشرعية الدولية. ومع اقتراب موعد قمة الدول الثماني الصناعية في طوكيو، بدأ الرئيس كلينتون البحث عن مخارج تنقذ الموقف وتحول دون فشل القمة. وأجرى اتصالات مطولة بعدد من الملوك والرؤساء العرب طالبهم فيها بتشجيع عرفات على تليين موقفه في المفاوضات بشأن القدس. لكن هؤلاء لم يستجيبوا لطلب كلينتون، وساندوا مواقف عرفات، وشجعوه على رفض توقيع أي اتفاق ينتقص السيادة الفلسطينية على القدس. وتصلب عرفات، وتأكد الرئيس كلينتون، عبر لقاءاته اليومية الثنائية والثلاثية الطويلة، من أن قضايا الخلاف المدرجة في جدول الأعمال شائكة وحساسة، ولها أبعاد رمزية عند الطرفين، وخصوصاً قضيتي القدس واللاجئين، وأن قدرة براك وعرفات على التصرف فيهما محدودة، وليس في إمكان أي منهما تقديم تنازلات تقرب الواحد منهما من الحدود الدنيا التي تلبي قناعة الآخر وتحقق له أهدافه الاستراتيجية، وتمكّنه من تمرير الاتفاق في إطار مرجعيته الرسمية والشعبية. وآثر كلينتون تأجيل إعلان انتهاء القمة إلى ما بعد عودته من اليابان، كي لا يدخل قمة طوكيو ضعيفاً يجرّ أذيال فشله. وطلب من الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، البقاء في "الكامب" ومواصلة التفاوض برعاية الوزيرة أولبرايت، فاستجابا لطلبه. وخلال فترة غيابهن أمضى الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي إجازة، أمضاها كل طرف بحسب أوضاعه وحالته النفسية.

تقدم الرئيس كلينتون، بعد عودته من طوكيو، بمقترحات تفصيلية لحل قضايا الخلاف الأساسية. وكان مفهوماً للوفد الفلسطيني أن الاقتراحات والأفكار الأميركية

تطرح كلها بعد تداول مع الإسرائيليين. وتجاوب براك مع تمنيات الرئيس الأميركي، وخفّض سقف توقعاته، وتراجع عن بعض مواقفه، نتيجة ضغط الخوف المشترك من نتائج فشل القمة على أوضاعهما الداخلية. وبدأت لاءات براك الخمس بالتحول إلى "لعمات"، وتحركت خطوطه الحمر مثل حركة أضواء إشارات المرور، وتغير لونها الأحمر وصار أقرب إلى اللون الأصفر. صحيح أن براك ظل طوال فترة المفاوضات متمسكاً بمدينة القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، ورفض العودة إلى حدود ما قبل 5 حزيران/يونيو 1967، ورفض الاعتراف بمسؤولية إسرائيل عن النكبة التي حلت باللاجئين عام 1947/1948، ورفض الإقرار بحقهم في العودة إلى أرضهم بحسب قرار الأمم المتحدة 194، وأصر على بقاء المستعمرات، ورفض وجود جيش أجنبي غربي نهر الأردن... إلخ، لكن الصحيح أيضاً أنه تنازل، خلال أسبوعين فقط من المفاوضات، عن معظم أطروحته السابقة. ووافق، من حيث المبدأ، على قيام دولة فلسطينية مستقلة على 95٪* تقريباً من الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967. وتراجع عن المطالبة بفرض سيادة إسرائيلية على معابر الضفة الغربية وقطاع غزة مع مصر والأردن، ووافق على تطبيق سيادة فلسطينية عليها بوجود طرف ثالث. واستبدل فكرة ضم مناطق واسعة من الأغوار ومرتفعات رام الله والخليل لاعتبارات أمنية، باستئجار بعض القواعد العسكرية، محدودة المساحة، ولفترة زمنية محددة. وسلّم بإخلاء عدد كثير من المستعمرات وإبقاء الآلاف من المستوطنين تحت السيادة الفلسطينية إذا قبلوا بذلك، ولم يرفض فكرة تبادل الأراضي كسبيل لمعالجة ضم التجمعات الاستيطانية الكبيرة إلى إسرائيل. وأقر بتحمل إسرائيل مع آخرين المسؤولية المعنوية عن نكبة اللاجئين وتشريدهم، وقبل بعودة بعضهم إلى أرضه التي صار اسمها إسرائيل، وأصر على أن يتم ذلك في إطار إنساني وتحت بند لمّ شمل العائلات. وتراجع عن المطالبة بسيادة إسرائيلية كاملة ومطلقة على مدينة القدس بشقيها الشرقي والغربي، وبقائها عاصمة موحدة لإسرائيل وحدها. ووافق على اقتراح أميركي بتقسيم المدينة إلى ثلاثة قطاعات: قطاع تحت السيادة الإسرائيلية؛ قطاع تحت السيادة الفلسطينية؛ قطاع يوضع تحت سلطة الفلسطينيين الإدارية. ويتكون قطاع السيادة الفلسطينية، بحسب الاقتراح الأميركي، من قرى/أحياء محيطة بالبلدة القديمة، مع وجود أذرع له ممتدة إلى داخلها. والقرى/الأحياء المعنية بعضها يقع خارج نفوذ بلدية القدس الحالية، مثل أبو ديس والعيزرية والسواحرة. أمّا القرى/الأحياء الشمالية الواقعة ضمن حدود البلدية، أي بيت حنينا وقلندية والرام وشعفاط وعناتا، فالاقتراح الأميركي الموافَق عليه إسرائيلياً يمنح السلطة الفلسطينية سيادة كاملة عليها. وأمّا الأحياء الجنوبية، مثل راس العمود وجبل المكبر والثوري،

* النسبة هي 88٪، منها 20٪ ستبقى منطقة أمنية إسرائيلية فترة 12 عاماً. (المحرر)

فتحصل السلطة الفلسطينية على حقوق إدارية كاملة فيها. وعلاوة على ذلك، اقترح شلومو بن – عامي، "العلماني"، نموذجاً أُطلق عليه "حكم خاص بالبلدة القديمة." وبحسب اقتراحه يحصل الفلسطينيون داخل أسوار البلدة القديمة على حقوق إدارية كاملة، وعلى حكم ذاتي شبه كامل، شرط بقاء القانون المطبق على هذه المناطق إسرائيلياً. وإضافة إلى ذلك، تُفرض إدارة فلسطينية دينية كاملة على الحرم القدسي يطلق عليها "سيادة دينية"، أو "سيادة على أملاك الغائب." وطالب بن – عامي رسمياً، أول مرة، أن يحصل الإسرائيليون على زاوية صلاة في الحرم القدسي بالتنسيق مع الحاخامية اليهودية الرئيسية.

رفض عرفات المقترحات الأميركية والإسرائيلية بوضوح لأنها تنتقص حقوق الفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين في المدينة المقدسة، التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية. واعتبر أبو عمار أطروحات الإسرائيليين بشأن القدس خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح من جهة، لكنها، من جهة أُخرى، مشوهة وخطرة جداً، ولا سيما الحديث عن تقاسم السيادة على ما فوق أرض الحرم القدسي الشريف وتحته. واتهم الإسرائيليين بالتخطيط لهدم المسجد الأقصى، وبتحويل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي إلى حرب دينية. ووجه أبو عمار خطاباً إلى الرئيس كلينتون طالب فيه بإنهاء المحادثات، مشيراً إلى عدم وجود مقترحات بناءة بشأن القضايا الجوهرية المتعلقة بالقدس واللاجئين والحدود، وأنه لا يمكن أن يتخيل حلاً عادلاً من دون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، ومن دون سيادة فلسطينية كاملة على الأماكن المقدسة كافة. ورفض أبو عمار الغوص في موضوع تعويض اللاجئين قبل إقرار براك بحقهم، من حيث المبدأ، في العودة بحسب قرار الأمم المتحدة 194. وطلب تحضير موكبه لمغادرة منتجع كامب ديفيد، وتجهيز طائرته لمغادرة الأراضي الأميركية.

حاول الرئيس كلينتون إنقاذ القمة من الانهيار. فقدم، في الليلة الأخيرة، ثلاثة خيارات لحل قضية القدس: الأول، تأجيل حلها مدة تتراوح بين عامين و25 عاماً؛ الثاني، سيادة فلسطينية على حيين في البلدة القديمة، وحكم ذاتي إداري في أحياء حول البلدة القديمة؛ الثالث، وضع معاكس، أي حكم ذاتي في البلدة القديمة، وسيادة على الأحياء المحيطة بها. ولم يرفض براك هذه المقترحات، ووافق عليها بواسطة مبعوثه شلومو بن – عامي. واعتبر بعض أعضاء الوفد الإسرائيلي أن الموقف الذي اتخذه براك لم يسبق له مثيل. ووافق براك على نقل مقترحات كلينتون إلى عرفات، فنقلها صائب عريقات، لكنه عاد بعد فترة قصيرة برد سلبي. عندها قرر الرئيس كلينتون إنهاء القمة، وراح هو وأركانه يبحثون في سبل إعلان انتهائها بأقل الخسائر الممكنة، وبما يضمن بقاء عملية السلام في قيد الحياة.

نتائج القمة وأسباب فشلها

بعد أكثر من أسبوعين من المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية الشاقة والمكثفة في كامب ديفيد، اضطر الرئيس كلينتون، في مؤتمر صحافي عقده بتاريخ 24 تموز/يوليو الماضي، إلى أن يعلن انتهاء أعمال القمة من دون اتفاق. ورفض الاعتراف بفشله وفشلها، وأشار إلى أن المحادثات حققت نتائج مهمة، وأنها كانت غير مسبوقة فيما يتعلق بالمجالات التي تطرقت إليها. وأكد تعهد الطرفين "بمواصلة جهودهما للتوصل، في أسرع وقت ممكن، إلى اتفاق يشمل جميع الملفات المتصلة بقضايا الحل الدائم"، وأن الطرفين يتفهمان "أهمية عدم القيام بأعمال أحادية الجانب من شأنها التأثير في نتيجة المفاوضات، وأن خلافاتهما ستحل فقط عن طريق مفاوضات تجري بحسن نية." وأشار إلى تعهدهما بإشاعة مناخ ملائم للمفاوضات بعيداً عن الضغوط والترهيب والتهديد بالعنف. ولم يكتف الرئيس بيل كلينتون بالضغوط الشديدة التي مارسها ضد رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في القمة، والتي خرجت من المألوف في الأعراف الدبلوماسية وبلغت حد التهديد، بل تابعها، ولمّح، في مؤتمره الصحافي "التأبيني"، إلى أن ياسر عرفات لم يكن مرناً بما فيه الكفاية، ولم يتقدم على طريق الحل بمقدار ما تقدم براك. ونسي، أو تناسى، أن الفلسطينيين دفعوا فاتورة حسابهم كاملة مقدماً قبل مشاركتهم في مؤتمر مدريد سنة 1991، وأنهم قدموا تنازلات عن حقوق كثيرة من أجل صنع السلام في المنطقة، وأنهم اعترفوا بدولة إسرائيل قبل قيام دولتهم على مساحة أقل من ربع مساحة أرضهم التاريخية.

وبدلاً من أن يحدد كلينتون الأسباب الحقيقية التي أدت إلى فشل جهوده في القمة الثلاثية، ويعاقب وزيرة خارجيته أولبرايت، ومنسق عملية السلام الشرق الأوسطية دنيس روس، ومستشاره في شؤون الأمن القومي سندي بيرغر، الذين ورطوه في عقد القمة قبل توفر الحد الأدنى لنجاحها، وأظهروا جهلاً بشخصية عرفات وتفكيره، واصل الأخذ بنصائحهم، وانحاز إلى مواقف براك بقوة، وأشاد عبر التلفزة الإسرائيلية بحكمته في الدفاع عن مصالح إسرائيل الاستراتيجية، وبشجاعته في اقتحام الصعوبات من أجل تحقيق أهدافها. وبعد أقل من أسبوع على انتهاء القمة، صعّد كلينتون هجومه ضد الفلسطينيين وطوره، وقصف مواقفهم العادلة والمشروعة دولياً بنيران أسلحته الثقيلة، ودان علناً تفكيرهم في إعلان قيام دولتهم فوق أرضهم فور انتهاء الفترة المحددة لانتهاء مفاوضات الحل النهائي، كما حددتها الاتفاقات. وهددهم بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس قبل نهاية هذه السنة، وبوقف كل صنوف المساعدات الدولية التي تقدم لهم إذا أعلنوا قيام دولتهم من جانب واحد، علماً بأنه أقر شخصياً، في أيار/مايو 1999، حقهم في إعلانها، وتمنى عليهم تأجيل هذا الإعلان إلى أيلول/سبتمبر 2000، وتعهد لهم بالاعتراف بها إذا قبلوا بتمنياته.

وأياً تكن دوافع الرئيس الأميركي بيل كلينتون من كيل المديح لرئيس الحكومة الإسرائيلية، فإقدامه على فتح معركة مباشرة ضد الفلسطينيين يعكس حالة الإحباط الشديد التي يعيشها بعد كامب ديفيد، ويشير إلى أنه فقد الأمل بإمكان إنجاز الاتفاق التاريخي الذي انتظره طويلاً. وتصريحاته الأخيرة تفتح الأبواب أمام خروج العلاقة الفلسطينية – الأميركية عن سياقها الذي سارت فيه منذ توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، في حديقة البيت الأبيض، حتى قمة كامب ديفيد، وتدفعها في اتجاه تطور سلبي خطر، لا يخدم المصالح الفلسطينية، ويلحق أضراراً بالغة بالسياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً متابعة جهودها كراع لعملية السلام على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، ومحاولة إنجاز ما لم تحققه القمة الثلاثية. ومواقف كلينتون وأركانه، خلال القمة وبعدها، عمقت شك الفلسطينيين في نزاهة الراعي الأميركي، وأضعفت ثقتهم بعملية السلام. وهي تعزز الاتجاهات الفلسطينية والعربية المتطرفة والمتشددة التي تشكك في جدواها، وذلك على حساب تقدم الاتجاهات الواقعية المنخرطة فيها، وتقوي الأصوات الفلسطينية الداعية إلى الاقتداء بنهج حزب الله في استرداد الحقوق اللبنانية وطرد الاحتلال من الجنوب اللبناني، وتكرس قناعة القيادة الفلسطينية، التي تشكلت قبل قمة كامب ديفيد وخلالها، بأن لا أفق للتوصل إلى حل مقبول "وليس إلى حل عادل" في عهد إدارة كلينتون – أولبرايت. وأظن أن مواقف كلينتون في القمة وتصريحاته بعدها ستضعف حماسة القيادة السورية الجديدة نحو إحياء مفاوضاتها مع الإسرائيليين في شأن الجولان، في الفترة الباقية من عهده، وتدفعها إلى التريث وانتظار نتائج انتخابات الرئاسة والكونغرس في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

أكدت مفاوضات كامب ديفيد أن تساهل أبو عمار في قضايا الحل الانتقالي لا ينطبق على القضايا المصيرية. ولا يمكن إنكار أن القضية الفلسطينية استعادت من بوابة كامب ديفيد موقعها الطبيعي كقضية متفجرة، وتجدد الحديث، على كل الصعد، عن أن منطقة الشرق الأوسط لن تشهد السلام والاستقرار إذا لم يتم حل هذا الصراع المزمن. وأقرت القوى الدولية كلها، من جديد، أن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لا يزال مستمراً، وهو الأساس، وأن ما وُقِّع من اتفاقات بين الطرفين لا يحول دون انفجاره بصورة دموية في كل لحظة. وبصرف النظر عن مواقف إدارة كلينتون ونتائج القمة على الأرض، لا يمكن لأشد معارضي عملية السلام تجاهل المعركة القاسية التي خاضها الوفد الفلسطيني في كامب ديفيد، وإنكار صمود أبو عمار في مواجهة الضغوط الأميركية الشديدة التي تعرض لها، وتصديه بنجاح للابتزاز الإسرائيلي، وتكريسه لحالة من الندية في المواقف الفلسطينية – الإسرائيلية، ولحالة من التكافؤ في المفاوضات، بعكس الصورة التي تكونت عن حالة المفاوض الفلسطيني في مفاوضات

المرحلة الانتقالية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن قمة كامب ديفيد هزت النظام السياسي الإسرائيلي هزة عنيفة. وانهمرت على الكنيست، قبل عقد القمة وخلالها وبعدها، مشاريع حجب ثقة عن الحكومة، تلتها محاولات تطويق الحكومة بقوانين تقيّد حركتها في المفاوضات، وخصوصاً بشأن القدس واللاجئين. ومع أن حكومة براك لم تُظهر، حتى الآن، الاستعداد الحقيقي لدفع متطلبات السلام واستحقاقاته، واستمرارها في مواقفها لا يعني سوى شيء واحد، هو قتل عملية السلام في منتصف الطريق، فإن الأمر لم يقف عند هذه الحدود، وإنما سارعت أحزاب معسكر اليمين من شاس إلى المفدال، مروراً بليفي، إلى الانسحاب من الحكومة، تاركة الحكومة ورئيسها من دون أغلبية، وعرضة للاهتزاز وعدم الاستقرار. وعلى الرغم من حرص براك على القول في مؤتمره الصحافي "التأبيني"، الذي عقده قبل صعوده طائرته عائداً إلى تل أبيب: "ما دام لم يتم إبرام اتفاق سلام فإن الأفكار الإسرائيلية كلها التي طرحت في المفاوضات ملغاة"، فإن عمليات الانسحاب من الائتلاف الحكومي توالت، وتوجت بانسحاب كتلة ليفي، بعد تهديد استمر بضعة أسابيع، متهمة براك بتقديم تنازلات خطرة في كامب ديفيد، تمس المحرمات الإسرائيلية. ودعم حزب شاس انتخاب ممثل الليكود، موشيه كتساف، رئيساً لدولة إسرائيل. وصوت الكنيست، بأغلبية بسيطة، على قراءة أولى لمصلحة حل نفسه، والتوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة. ومع فشل قمة كامب ديفيد، وتمزق حزب إسرائيل واحدة، وسقوط بيرس، تعيس الحظ، في انتخابات الرئاسة، دخل حزب العمل بزعامة براك مرحلة من التراجع، مرشحة للتواصل في الأشهر المقبلة، وقد يكون ختامها سقوط حكومة براك، يليها انتخابات تعيد اليمين إلى مباني رئاسة الحكومة. وفي كل الأحوال، سيظل الكنيست في الأشهر المقبلة مسرحاً مفتوحاً لوقائع تبرهن على بقاء النظام السياسي الإسرائيلي أسير التطرف والتوسع ومناهضة السلام الحقيقي. والواضح أن اتفاق سلام مع الفلسطينيين أو مع السوريين هو وحده القادر على إنقاذ براك، وعلى إخراج حزب العمل من الأوضاع المزرية التي وصل إليها في عهد براك. فهل هذا ممكن، أم أن قناعات براك، وتدهور أوضاع قيادة حزب العمل، وضعف كلينتون في نهاية عهده، هي أمور ستعرقل الوصول إلى اتفاق كهذا؟

مستقبل عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد

حرص الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، قبل مغادرتهما واشنطن، وبعد وصولهما إلى غزة وتل أبيب، على القول إن قمة كامب ديفيد لم تفشل، وإنه لم يتم التوصل إلى اتفاق. ولم ينتظرا وصول المبعوث الأميركي إلى المنطقة، وبادرا إلى استئناف مفاوضاتهما. وعقدت أول جولة محادثات بشأن قضايا المرحلة الانتقالية في 30

تموز/يوليو الماضي. وبصرف النظر عن أقوال الطرفين، فالكل يعرف، تمام المعرفة، أن ما لم يحققه كلينتون وعرفات وبراك في قمتهم الماراتونية، لن يحققه صائب عريقات وعوديد عيران حتى لو انضم إليهما دنيس روس، وتابعت أعمالهما الوزيرة أولبرايت. وأياً تكن مبررات الطرفين لاستئناف المفاوضات، بعد أقل من أسبوع على عودتهما من واشنطن، فالواضح أن استئنافها تم في سياق حرص متبادل على تغطية فشل قمة كامب ديفيد، وعلى تنفيس الاحتقان الذي بلغ ذروته في الشارع الفلسطيني ضد الاحتلال وضد السياسة الأميركية المنحازة إلى إسرائيل، وعلى تعطيل انفجاره قبل استكمال عملية المراجعة التي تجريها الأطراف كلها، وتحديد توجهاتها اللاحقة. إلاّ إن الحرص على بقاء عملية السلام في قيد الحياة لا يعني إطلاقاً، في ظل الأوضاع المحيطة بها، توفر إمكان فعلاً لتجاوز عقدتي القدس واللاجئين، وتحقيق تقدم جوهري. فالتطورات الأخيرة على الساحة الإسرائيلية بيّنت أن إسرائيل، حكومة ومجتمعاً ونخباً سياسية، دخلت مرحلة طويلة من عدم الاستقرار السياسي. وهي ليست جاهزة لصنع السلام العادل والدائم والشامل مع العرب عامة، ومع الفلسطينيين خاصة. وفي كل الأحوال، ستبقى عملية السلام في الأسابيع والأشهر المقبلة تكافح من أجل البقاء. وأعتقد أن هناك عناصر كثيرة قادرة على إبقائها في قيد الحياة، بصيغة أو بأُخرى، بعد فشل القمة. فالأطراف كلها ليست معنية بتدميرها، وخصوصاً بعد إحراز تقدم جدي في كل موضوعات القضايا الجوهرية، والبديل المرئي مدمر للجميع. لقد جرب الطرفان حل خلافاتهما عبر الصراع المسلح، فتعقد الصراع وتأخر الحل، ودفعت شعوب المنطقة ثمن ذلك، وكان على حساب تقدمها. وقول براك "إن التنازلات والأفكار كلها التي طرحها الوفدان غير ملزمة"، لا يلغي أنها بقيت كلها على طاولة المفاوضات في انتظار استكمال البحث فيها. وإذا كان تدهور أوضاع براك الحزبية والحكومية يجعل البحث، في الأسابيع القليلة المقبلة، عن حل نهائي شامل وكامل مضيعة للوقت، فواقع الصراع يجعل التركيز على ما يمكن تحقيقه، وتأجيل ما لا يمكن الاتفاق بشأنه إلى إشعار آخر، مخرجاً من المأزق. ومن حق الفلسطينيين التمسك بتنفيذ بقية استحقاقات المرحلة الانتقالية، وخصوصاً تنفيذ المرحلة الثالثة من الانسحاب، وإطلاق المعتقلين، والمطالبة ببسط السيادة الفلسطينية على القرى الثلاث، العيزرية وأبو ديس والسواحرة، وعلى كل الأراضي المصنفة تحت بند ب، ورفض إدراج إعلان قيام الدولة الفلسطينية قبل نهاية السنة في قائمة القضايا المؤجلة.

وإذا كانت القمة بيّنت أن السيادة على القدس الشرقية، التي طالب بها الطرفان، هي حجر عثرة رئيسي في طريق محادثات كامب ديفيد، ودفعت عملية السلام إلى مأزقها القاتل الذي تعيشه الآن، فهذا يكفي ليدل على أن مصيرها لا يجوز أن يكون رهناً باتفاق متسرع يُفرض على الفلسطينيين بقوة الإكراه، وبسبب ضيق الوقت،

ولإنقاذ براك. فالتجربة التاريخية أكدت أن لا أمن ولا استقرار في الشرق الأوسط ما لم تستقر أوضاع هذه المدينة المقدسة. كذلك أكدت أن التسويات المفروضة وغير المرضي عنها من أصحابها لا تدوم وتبقي النار تحت الرماد. لا شك في أن معركة انتزاع الحقوق الفلسطينية في المدينة المقدسة طويلة وقاسية. ويمكن للفلسطينيين اعتبار الاقتراح الأميركي الموافق عليه إسرائيلياً، والذي يقسم، عملياً، مدينة القدس والأحياء المحيطة بها إلى مدينتين منفصلتين، قدس عاصمة إسرائيل وأُخرى عاصمة فلسطين، بدايةً يمكن البناء عليها. والشيء ذاته ينطبق على الاقتراحات الإسرائيلية التي أقرت بوجود نوع من الجزر الخاضعة للسيادة الفلسطينية في البلدة القديمة.

مع وصول الوضع الداخلي الإسرائيلي إلى حفة التهديد الحقيقي لعملية السلام، يتبادر إلى الذهن، بإلحاح، سؤال يتعلق بالموقف الأميركي الذي أقام الدنيا ولم يقعدها ضد مواقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ولا سيما أننا نراه، الآن، يلوذ بصمت القبور إزاء الضربات القاتلة التي تتعرض لها عملية السلام على يد الإسرائيليين. أن يغضب كلينتون بسبب فشله بعد كل الجهود المضنية التي بذلها في كامب ديفيد أمر مبرر، وأن يتحرك لإنقاذ سمعته في نهاية عهده، ولإنقاذ براك من الورطة التي زج نفسه فيها أمر قد يكون مفهوماً، لكن أن يختار الفلسطينيين لتنفيس غضبه وإنقاذ سمعته فأمر يبعث على القلق والريبة من دور الإدارة الأميركية، في هذه المرحلة، كوسيط محايد، وكراع وحيد لعملية السلام، ويغذي سيناريوهات العنف التي يريد كلينتون أن يتجنبها. ويشكك المراقبون في نية كلينتون دعوة عرفات وبراك إلى قمة جديدة قبل انتهاء المرحلة الانتقالية في 13 أيلول/سبتمبر المقبل. ويبدو أنه بات أميل إلى حل الصراع على نار حامية، وجمع الرجلين بعد اشتعال النيران على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة.

لا شك أن في إمكان إدارة كلينتون معاقبة الفلسطينيين، شعباً وسلطة ورئيساً. ولا أحد يقلل من قدرتها على تنفيذ العقاب قبل رحيلها، والضغط على دول العالم، وإجبار بعضها وهيئة الأمم المتحدة على مشاركتها في جلد اللاجئين في كل مكان، وإطالة أمد عذابهم في مخيماتهم، بسبب تظاهراتهم ضد السياسة الأميركية المنحازة إلى إسرائيل، وبسبب تأكيد تمسكهم بحقوقهم في العودة والتعويض، التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية. كذلك في إمكان إدارة كلينتون قطع المساعدات الدولية عن الفلسطينيين وإضعاف سلطتهم، وتشجيع الحكومة الإسرائيلية على المضي قدماً في عدم تنفيذ الاتفاقات التي تم توقيعها، وعلى عدم الانسحاب، وعلى هدم المسجد الأقصى بدعوى أنه يقوم على أنقاض هيكل سليمان. لكن سلوك الإدارة هذا لا يجلب الاستقرار إلى الشرق الأوسط، ولا يصنع سلاماً دائماً، وإنما يفرغ عملية البحث عن السلام من أي مضمون، ويلحق أضراراً جسيمة بالمصالح الأميركية في المنطقة.

في كل الأحوال، من المفيد تذكير الجميع بأن كثيراً من اللاءات الإسرائيلية القديمة، المتعلقة بالاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وبالانسحاب من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلت سنة 1967، وبقيام دولة فلسطينية غربي نهر الأردن... إلخ، تبدلت وتغيرت عدة مرات خلال 10 أعوام، وخصوصاً بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991. ويبقى السؤال مطروحاً وهو: ماذا سيفعل العرب إزاء الضغوط التي تمارسها الإدارة الأميركية على الفلسطينيين للقبول بحل ظالم؟ وماذا سيفعل المسلمون والمسيحيون بعد أن حول كلينتون الصراع بشأن القدس إلى صراع بين الأديان؟ وإلى حين ظهور جواب مقنع لأهل القدس في كل حاراتها داخل السور وخارجه، سيسجل التاريخ أن النظام السياسي العربي والإسلامي، في شقيه الرسمي والشعبي، تقاعس عن مساندة الفلسطينيين في إبان خوضهم معركة الدفاع عن أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf